المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	التسامح في العبارة عند النحويين: تعريفه، وصوره، وأسبابه، ومدلولاته
المصدر:	مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة سيدي محمد بن عبدالله - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	العمري، محمد بن علي بن محمد
المجلد/العدد:	ع25
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	135 - 178
رقم MD:	1279327
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase, HumanIndex
مواضيع:	القيم الأخلاقية، قيم التسامح، اللغة العربية، النحو العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1279327

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

العمري، محمد بن علي بن محمد. (2018). التسامح في العبارة عند النحويين: تعريفه، وصوره، وأسبابه، ومدلولاته.مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع25، 135 - 178. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1279327

إسلوب MLA

العمري، محمد بن علي بن محمد. "التسامح في العبارة عند النحويين: تعريفه، وصوره، وأسبابه، ومدلولاته."مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيةع25 (2018): 135 - 178. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1279327

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

التسامح في العبارة عند النحويين
تعريفه، وصوره، وأسبابه، ومدلولاته

د. محمد بن علي بن محمد العمري
أستاذ النح: ووأصوله المشارك
بقسم اللغة العربية بجامعة الملك خالد في أبها

ملخص البحث:

تتبع هذا البحث ظاهرة (التسامح في العبارة) عند النحويين العرب، وجمع كثيراً من مواضعها، من أجل تعريفها، وبيان صورها، ورصد أسبابها، واستنباط المدلولات التي ينبغي لطالب العلم فهمها منها، فخلص إلى عددٍ من النتائج، أهمها

1. أنَّ التسامح في العبارة عند النحويين: هوتعبير النحوي عن مقصوده بعبارةٍ غير محكمة الدلالة عليه؛ لما في ظاهر معناها من: اتساعٍ أواقتصارٍ أومساواةٍ بين واجبي الاختلاف، مع عدم ثبوت ذلك عنده تحقيقًا.

2. أنَّ للتسامح في العبارة عند النحويين ثلاث صور كلية، هي: (الاتساع، والاقتصار، والمساواة)، وقد أفضت هذه النتيجة إلى عدد من النتائج الفرعية، أهمها

- أنَّ التسامح بالاتساع: هوأن يعبِّر النحوي عن مقصوده بعبارة غير محكمة الدلالة عليه؛ لإدخالها فيه ظاهرًا ما ليس منه، مع خروجه منه عنده تحقيقًا.

- أنَّ التسامح بالاقتصار: هوأن يعبِّر النحوي عن مقصوده بعبارةٍ غير محكمة الدلالة عليه؛ لإخراجها عنه ظاهرًا ما هومنه، مع دخوله فيه عنده تحقيقًا.

- أنَّ التسامح بالمساواة: هوأن يعبِّر النحوي عن مقصوده بعبارةٍ غير محكمة الدلالة عليه؛ لإعطائها لازمَ مقصوده أومقاربه حقَّ مقصوده، مساواةً بينهما في ذلك الحق ظاهرًا، مع عدم ثبوت المساواة عنده تحقيقًا.

- أنَّ تحت كلِّ صورة من هذه الصور الثلاث الكلية عدداً من الصور الفرعية.

3. أنَّ لظاهرة التسامح في العبارة عند النحويين ثمانية أسباب، هي: ضيق مقام النظم، والتعويل على العرف النحوي، والتعويل على وضوح المراد من السياق، والتقريب على المتعلم، ومجاراة الناس في تعبيراتهم، ومراعاة المعنى اللغوي للمصطلح، والأخذ بظاهر الصورة، وإرادة الاختصار.

4. أنَّ ظاهرة التسامح في العبارة فيها مدلولاتٌ كثيرةٌ، أهمها

- أنَّ التسامح في العبارة صفة نقصٍ لا صفة كمال، وإن وقع عند كبار النحويين.

- أنَّ رصد مواضع التسامح في العبارة والتنبيه عليها صورةٌ من صور التحقيق العلمي في تراث النح: والعربي.

- أنَّ حمل النحاة ما وقع في عبارات النحويين من الخلل على التسامح لا على الخطأ أوالوهم أوالجهل مبنيٌّ على حسن ظنهم بسابقيهم وإنزالهم منازلهم من العلم.

- أنَّ عبارة النحوي لا تكفي لأن تكون دليلًا على مذهبه النظري في المسألة.

- أنَّ تحرير مذهب النحوي في المسألة يجب أن تُسقط منه مواضع التسامح، ويبنى مذهبه على مواضع التحقيق والتعليل.

الكلمات الدالة:

النحو، التسامح، المسامحة، التسمح، التجوز، التساهل، العبارة.

الحمد للّه، والصلاة والسلام على رسول اللّه وآله، وبعد:

يكثر في كتب النحاة أن يحكمَ اللاحق على عبارة السابق بأنَّ فيها (مسامحةً) أو(تسامحًا) أو(تسمُّحًا) أو(تجوُّزًا) أو(تساهلًا)، كقول الثمانيني: "وهذا الذي يقوله النَّحويُّون ... فيه مُسامحةٌ في العبارة"[1]، وقول ابن الحاجب: "وفي العبارة تسامحٌ"[2]، وقول ابن يعيش: "وأما قول صاحب الكتاب: ... فتسمُّحٌ في العبارة"[3]، وقول أبي علي الفارسي: "فأمَّا قول أحمد: ... فعبارةٌ فيها تجوُّزٌ"[4]، وقول السمين الحلبي: "وقال أب: والبقاء...، إلا أنه تساهلَ في العبارة"[5].

وبالإضافة إلى هذه الأحكام التي لا تخطئها العين في كتب النحاة، نجد نصوصًا للعلماء تُنبِّه على هذه الظاهرة بالكلمة العابرة والإشارة الطائرة، فابن جني ينص

(1) الثمانيني ص239.

(2) ابن الحاجب، الأمالي (235/1).

(3) ابن يعيش (327/3).

(4) الفارسي (12/5).

(5) السمين (578/2).

على أن (التسامح في اللفظ): "من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة"[1]، والسهيلي يقول عن النحاة: إنَّ "التسامح من شأنهم في هذه الصناعة "[2]، وينص وهويتحدث عن كتاب الجمل للزجاجي على أنَّ (التسامح) "عادةٌ في أكثر هذا الكتاب"[3]، ويرى أنَّ (التسامح) كان مذهبًا لسيبويه في بعض الأبواب فيقول: "مذهبه التسامح في هذه التوابع كلها"[4].

من هنا جاءت فكرة هذا البحث الهادف إلى تتبع هذه الظاهرة في كتب النحويين، وتعريفها، وحصر صورها، ورصد أسبابها، واستنباط المدلولات التي ينبغي لطالب العلم استخلاصها منها.

تعريف (التسامح في العبارة) عند النحويين:

بالنظر إلى المعاني اللغوية لألفاظ المصطلحات الخمسة، التي عبر بها النحاة عن هذه الظاهرة، وهي (المسامحة، التسامح، التسمُّح، التجوُّز، التساهل) نجد ما يأتي:

1. أنَّ (المسامحة، والتسامح، والتسمُّح) مشتقةٌ من أصلٍ واحدٍ، تدور معانيه حول: السلاسة والسهولة وما في معنأهما، كالموافقة والمواتاة واللين والطاعة والانقياد والاستقامة والذل بعد الجموح[5]، والسرعة[6]، والاتساع[7].

---

(1) ابن جني، المنصف (198/1) وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (93/1، 94).

(2) السهيلي ص87.

(3) السهيلي ص50، 51.

(4) ينظر نص السهيلي في: أبو حيان، ارتشاف الضرب (1934/4).

(5) ينظر: الفراهيدي (ح س م: 155/3) والأزهري، أبو منصور (س م ح: 200/4) وابن فارس (س م ح: 99/3) والفيروز آبادي (س م ح: 341/1) وابن منظور (س م ح: 331/3، 332).

(6) ينظر: الفراهيدي (ح س م: 155/3) والأزهري، أبو منصور (س م ح: 200/4) ابن فارس (س م ح: 99/3) والفيروز آبادي (س م ح: 341/1) وابن منظور (س م ح: 331/3، 332).

(7) ينظر: الأزهري، أبو منصور (س م ح: 200/4) وابن منظور (س م ح: 331/3، 332).

2. أنَّ مادة (ج : وز) التي اشتق منها (التجوُّز) تدور معانيها حول: خفة الأداء وسرعته[1]، وقبول الشيء على ما فيه من الدخل الخفي أوالقليل[2]،والعف: ووالإغضاء وما في معنأهما، كالاحتمال والإغماض والتسويغ[3].

3. أنَّ مادة (س ه ل) التي اشتق منها (التساهل) تدور معانيها حول اللين وما في معناه كاليسر والتسامح[4].

وإذا نزَّلنا هذه المعاني على (التسامح في العبارة) والمسامحة والتسمح والتجوز والتساهل فيها، تبيَّن أن المراد هو: أن يكون في العبارة من حيث معناها لا لفظها لينٌ أوسعةٌ أوخفَّةٌ أوسرعةٌ أواغضاءٌ وإغماضٌ على دخلٍ خفيٍّ أوقليلٍ، وجماع هذا كله أنَّها غير محكمة الدلالة على مقصود قائلها.

وبالنظر إلى المعاني الصرفية لأبنية المصطلحات الخمسة السابقة في ضوء استعمال النحاة لها، نجد ما يأتي:

1. أنَّ بنية (المفاعلة) في قول النحاة (سَامَحَ فلانٌ في عبارته) بمعنى (سَمَحَ)[5]، و(المسامحة) و(السَّماح) في ذلك سواء، أي: أذن لشيءٍ من اللين أوالخفة أوالسرعة أن يدخل في معنى عبارته، أي: لم يَبنِ عبارته محكمةَ الدلالة على مقصوده.

2. أنَّ بنية (التفاعل) في قول النحاة (تسامح فلانٌ في عبارته وتساهل فيها) تفيد التظاهر بثبوت المعنى لها مع انتفائه عنها[6]، أي: جعل ظاهرها ليِّن الدلالة وإن كان ذلك اللين غير ثابتٍ في مقصوده.

---

(1) ينظر: الفراهيدي (ج و ز: 165/6) والفيروز آبادي (ج و ز: 669/1) وابن منظور (ج و ز: 487/1).

(2) ينظر: الفيروز آبادي (ج و ز: 669/1) وينظر: ابن منظور (ج و ز: 487/1).

(3) ينظر: الفراهيدي (ج ز و: 165/6) والأزهري، أبو منصور (ج ز و: 102/11) والفيروز آبادي (ج و ز: 699/1) وابن منظور (ج و ز: 487/1).

(4) ينظر: الأزهري، أبو منصور (ه س ل: 78/6) وابن فارس (س ه ل: 110/6، 111) والفيروز آبادي (س ه ل: 1344/2) وابن منظور (س ه ل: 358/3).

(5) ينظر: الرضي، شرح الشافية (96/1-99) وعظيمة ص135-138.

(6) ينظر: الرضي، شرح الشافية (99/1-104) وعظيمة ص138-140.

3. أنَّ بنية (التفعُّل) في قول النحاة (تسمَّح فلانٌ في عبارته) بمعنى (التَّفعيل)، فـ(تسمَّح في عبارته) بمعنى (سمَّح عبارته)[1]، أي: جعلها لينةً غيرَ محكمة الدلالة عليه.

وبناء على ذلك كله، وبعد النظر في مواطن التسامح في كتب النحويين وجمع صوره وأسبابه، على النح: والآتي تفصيله، أقول:

التسامح في العبارة عند النحويين: هوتعبير النحوي عن مقصوده بعبارةٍ غير محكمة الدلالة عليه؛ لما في ظاهر معناها من: اتساعٍ أواقتصار أومساواةٍ، مع عدم ثبوت ذلك عنده تحقيقًا.

وقد آثرت مصطلح (التسامح) على (التجوُّز) و(التساهل)؛ لأنَّه وما في معناه من (المسامحة، والتسمح) أكثر وروداً في كتب النحاة؛ ثم آثرته على أخويه؛ لأن بناءه الصرفي يوحي بأن النحوي تغافل عن إحكام عبارته، وأنَّ ذلك لم يصدر منه عن جهلٍ أوضعف تصور، وهذا مطابق لفهم النحاة الذين رصدوا هذه الظاهرة.

صور (التسامح في العبارة) عند النحويين:

التسامح في العبارة عند النحاة من حيث صوره ينقسم عندي ثلاثة أقسامٍ كليةٍ لا مزيد عليها، هي: الاتساع، والاقتصار، والمساواة.

وكلُّ قسمٍ من هذه الأقسام يندرج تحته عددٌ من الصور الفرعية، وقد استغرقتُ جهدي في تتبع أمثلة كلِّ صورةٍ فرعيةٍ في كتب النحويين، ثم اكتفيت بضرب مثالٍ واحدٍ لها، وأشرت في الهوامش إلى مواضع الأمثلة الأخرى، إلا في صورتين وجدت أمثلتهما كثيرة فجعلت لهما ملحقين في نهاية البحث، وقد تعمَّدت إثبات نصوص النحاة في الأمثلة؛ لأنَّ البحث دائر حول: العبارة النحوية عند المتقدم، ورصد التسامح فيها عند المتأخر، فكان الأولى إثبات العبارتين معًا.

وهذا بيان كلِّ قسم من أقسام صور التسامح على حدة:

---

(1) ينظر: الرضي، شرح الشافية (1/104-107) وعظيمة ص131-135 وص140-143.

القسم الأول: التسامح بالاتساع:

التسامح بالاتساع: هوأن يعبِّر النحوي عن مقصوده بعبارةٍ غير محكمة الدلالة عليه؛ لإدخالها فيه ظاهرًا ما ليس منه، مع خروجه منه عنده تحقيقًا.

وله فيما وقعت عليه ثماني صور، هي:

1. إجراء المصطلح النحوي على ما ليس من مفهومه تحقيقاً

مثال ذلك قول سيبويه

"وأما التاء فتؤنث بها الجماعة، نحو: (منطلقات) وتؤنث بها الواحدة، نحو: (هذه طلحةٌ، ورحمةٌ، وبنتٌ، وأختٌ)"[1]، فقد توسَّع سيبويه في تاء (بنت، وأخت) فأجرى عليها مصطلح (تاء التأنيث) مع أنها غير داخلة فيه؛ ولذلك قال ابن جني:

"وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن؛ لسكون ما قبلها، هكذا مذهب سيبويه، وهوالصحيح، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: (ل: وسمَّيت بهما رجلًا لصرفتهما معرفةً)[2]، ول: وكانت للتأنيث لما انصرف الاسم، على أن سيبويه قد تسمَّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال (هما علامتا تأنيثٍ)، وإنما ذلك تجوُّزٌ منه في اللفظ"[3].

ونظرًا لكثرة الأمثلة على هذه الصورة من التسامح أثبت ما جمعته منها في (الملحق الأول) في نهاية البحث.

2. إطلاق الحكم النحوي مرسلا غير مقيَّد:

مثال ذلك قول المازني: "وأما الياء, فإذا وجدتها ثانيةً وثالثةً ورابعةً فهي زائدة"[4]، فقد توسع في هذا الحكم فأطلقه ليشمل كلَّ ياءٍ وقعت في هذه المواضع الثلاثة، ولم يقيِّد زيادتها فيها بثبوت ثلاثة أصولٍ معها؛ ولذلك قال ابن جني:

---

(1) سيبويه (236/4، 237).

(2) ينظر: سيبويه (221/3).

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب (149/1)، وينظر: ابن جني، الخصائص (201/1-204).

(4) ابن جني، المنصف (111/1).

"قال أب: وعثمان هذا القول قولًا مرسلًا غير مقيَّدٍ، وليس لأحدٍ أن يطعن فيه بقولهم: (صِيصِية، ويَهيَأة) ونحوهما مِمَّا الياء فيه أصلٌ؛ لأنه قد بيَّن هوهذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستراه، وإنما تسامح فيه...

وإنما يريد أب: وعثمان: أنك إذا حصَّلت في الكلمة ثلاثة أحرفٍ من الأصول، ثم رأيت فيها ياءً ثانيةً أوثالثةً فصاعدًا، قضيت بزيادتها حملًا على ما عُرف اشتقاقه؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة"[1].

3. التمثيل للباب بما ليس منه تحقيقاً

مثال ذلك قول الفرَّاء:

"(الثَّرى) على وجهين: (الثَّرى) من (النَّدى) مقصورٌ يكتب بالياء، و(الثَّراء) في المال: الكثرة واليسار، ممدودٌ يكتب بالألف"[2]، فقد توسَّع بالتمثيل للمقصور والممدود بـ(الثَّرى والثَّراء) مع اختلاف أصلهما اللغوي، ولذلك قال ابن جني:

"ليس (الثَّرى) من لفظ (الثَّراء) على الحقيقة؛ وذلك أنَّ (الثرى)، وهو: النَّدى من تركيب (ث ر ي) لقولهم: (التقى الثَّريان)، وأمَّا (الثراء) لِكثرة المال، فمن تركيب (ث ر و)؛ لأنه من (الثَّروة)، ومنه (الثُّريَّا)؛ لأنها من (الثَّروة) لكثرة كواكبها مع صِغر مَرآتها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحلِّ، ومنه قولهم: (ثَرَونا بنى فلان نثروهم ثروةً) إذا كنا أكثر منهم.

فاللفظان، كما ترى، مختلفان؛ فلا تجنيس إذًا إلا للظاهر.

---

(1) ابن جني، المنصف (111/1، 112) وينظر أيضًا:

- التسامح بإطلاق الحكم بجواز إضمار (أن) المصدرية بعد حرف العطف الذي يعطفها مع الفعل المضارع على اسمٍ خالص، مع أنه لم يثبت إلا في أربعةٍ من حروف العطف، هي (الواو، والفاء، وأو، وثم)، ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (1260/3-1263).

- التسامح بإطلاق الحكم بأن طالبي الجواب يعطى الجواب للأول منهما، ويستغنى به عن جواب الثاني، مع أنَّ هذا لا يجري على اجتماع (إذن) مع أداة الشرط، في نحو (إذن إن تأتني أكرمْكَ) فالجواب للشرط مع تأخره، ينظر: ناظر الجيش (4165/8، 4166).

- التسامح بإطلاق جواز جمع الجمع في قول بعضهم: "يقال في كلٍّ (أفعُل، وأفعِلة): (أفاعِلُ)، وفي كل (أفعال): (أفاعيل)" مع أنَّه ليس كلُّ جمعٍ منها يجمع، ينظر: ابن يعيش (327/3).

(2) الفراء ص17.

وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح المقصور والممدود عن ابن السِكيت، وأن الفرَّاء تسمَّح في ذكر مثل هذا على اختلاف أصوله"[1].

4. حش: والعبارة بما لا فائدة منه

وله صورتان:

أ. حش: والعبارة بما لا فائدة منه مطلقاً

مثال ذلك أنَّ المازني قال:

"وإذا كان الاسم (مفعولا) وفي أوله الميم، كان على مثل (يُفعَل) إذا قلت: (هويُخاف، ويُقال في بيعه، ويُقام للناس) وذلك قولك: (هومُخاف)" [2]، فعلق ابن جني على ذلك بقوله: "قوله (وإذا كان الاسم مفعولًا وفي أوله الميم) كلامٌ فيه تسامح؛ لأن اسم المفعول لا يكون أبداً من جميع الأفعال إلا وفي أوله الميم، ...، وكان أجود من هذه العبارة أن يقول: واعلم أن اسم المفعول من هذا الباب يجري مجرى الفعل المضارع الذي لم يسم فاعله من هذا الباب؛ لأن (مُخافا) جرى مجرى (يُخاف) في الإعلال"[3].

ب. حش: والعبارة بما لا فائدة منه في سياقه

مثال ذلك أنَّ ابن مالكٍ قال:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ مُنتصبُ مُفهمُ (في حالٍ) كـ(فردًا أذهبُ)[4]

فقال المكودي: "تسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهوحكمٌ من أحكام الحال، لا جزءٌ من ماهيته"[5].

5. تحميل النص المفسَّر ما لا يدلُّ عليه

قال ابن مالكٍ في مسألة العطف بـ(لكنْ) و(لا):

وأول (لكنْ) نفيًا أَ: ونهيًا، و(لا) نداءً أَ: وأمرًا أَ: وإثباتًا تلا[1]

---

(1) ابن جني، الخصائص (49/2، 50).

(2) ابن جني، المنصف (270/1).

(3) ابن جني، المنصف (271/1) ومثل ذلك أيضًا قول بعض النحاة: "وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط" تسامحَ فقال (ونحوها) مع أنَّ المسائل كلها ثلاث، ينظر: الصبان (731/2).

(4) ابن مالك، ألفية ابن مالك ص111.

(5) المكودي ص121، 122.

فقال الأشموني في شرح قوله [و(لا) نداءً أوأمرًا أوإثباتًا تلا]:

"أي: للعطف بـ(لا) شرطان:

أحدهما إفراد معطوفها.

والثاني: أن تُسبق بأمر أوإثباتٍ اتفاقًا، نحو: (اضرب زيدًا لا عمرًا)"[2].

ففُهم من توسيطه (أي) التفسيرية بين متن ابن مالكٍ وشرحه أنَّ في متن ابن مالكٍ إشارةً إلى هذين الشرطين، مع أنه لم يُشر إلا إلى الشرط الثاني؛ ولذلك قال الصبان مستدركًا على الأشموني:

"قوله (أي للعطف بـ(لا) ...) فيه مسامحةٌ؛ فإن الشرط الأول لا يفيده كلام المصنف"[3].

6. استعمال النحوي عبارة قد نهى هو عن استعمالها

مثال ذلك أنَّ الزجاجي عبَّر في أقسام البدل بـ(بدل الكل) و(بدل البعض)، مع ذهابه إلى عدم جواز دخول الألف واللام على (كل) و(بعض)، فكان ظاهر الاستعمال توسُّعًا في مذهبه فيهما لا يثبت مع التحقيق، ولذلك نبَّه هوإلى تسامحه فقال:

"وإنما قلنا (البعض) و(الكل) مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحةً، وهوفي الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة (بدل الشيء من الشيء وهوبعضه)"[4].

7. تنزيل التأويل النحوي على ما لا يقبله تحقيقاً

مثال ذلك قول ابن مالك:

وإن تُخفَّف (أنَّ) فاسمُها استكنّ والخبرُ اجعل جملةً من بعدِ (أن)[5]

---

(1) ابن مالك، ألفية ابن مالك ص137.

(2) الأشموني (388/2).

(3) الصبان (1112/3).

(4) الزجاجي ص24، 25، وينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى ص308، 309. ومن أمثلة ذلك أيضًا: تسامح النحويين بإدخال اللام في عباراتهم على جواب (إن) الشرطية المقرونة بـ(لا) في نحو (... وإلَّا لكان كذا)، مع امتناعه عند جمهورهم، ينظر: الأزهري، خالد، موصل الطلاب ص35.

(5) ابن مالك، ألفية ابن مالك ص95.

فقد جعل خبر (أن) المخففة المحذوف عند التخفيف مستكنًّا فيها، فخالف من ناحيتين: أنه حكم بالاستكنان لضمير النصب، وأنه جعل مستكنَّه الحرف، وكلأهما لا نظير له؛ ولذلك قال المرادي:

"وتجوز المصنف في قوله (استكنَّ)؛ لأن الضمير المنصوب لا يَستكنُّ، والحرف لا يَستكنُّ فيه الضمير، وإنما هومحذوفٌ لا مستكنٌّ"[1].

8. إشراك اللازم للملزوم فيما ينفرد به تحقيقاً

وله خمس صور، هي:

أ. إشراك اللازم للملزوم في أصليته لفرعه

مثال ذلك قول الخضري في إعراب نح: و(عليكَ زيداً):

"اسم الفعل هو(الجارُّ) فقط، وفاعله مستترٌ فيه، والكاف كلمةٌ مستقلةٌ، وقولهم: (منقول من جارٍّ ومجرور) فيه تسامحٌ"[2]، فاسم الفعل فرعٌ أصله الجارُّ لا غير، ومن قال إن أصله (الجار والمجرور معًا) فقد أشرك المجرور مع الجار في الأصلية التي هي له وحده تحقيقًا.

ب. إشراك اللازم للملزوم في رتبته

مثال ذلك قول البغدادي في حديثه عن إعراب (حِلمي) في قول الشاعر:

ذريني إنَّ حُكمَكِ لن يُطاعا وما ألفيتِني حِلمي مُضاعا

"وتساهل النحاس في شرح أبيات سيبويه[3]، وتبعه ابن السيد في أبيات المعاني[4]، فقالا حلمي بدل من النون والياء"[5]، فـ(حلمي) بدلٌ والمبدل منه (ياء المتكلم) لا غير، ومن قال إنَّ المبدل منه (النون والياء) فقد أشرك نون الوقاية مع ياء المتكلم في الرتبة التي هي له وحده تحقيقًا.

ج. إشراك اللازم للملزوم في عمله

مثال ذلك أنَّ الأزهري قال عن (لا) النافية للجنس:

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد (539/1) وينظر: المكودي ص71.

(2) الخضري (142/2).

(3) لم أجده في كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس، بل إنَّ المحقق ذكر هذا الشاهد في فهرس الشواهد التي استشهد بها سيبويه ولم يشرحها النحاس، ينظر: النحاس ص363.

(4) من كتب ابن السيد المفقودة.

(5) البغدادي (191/5).

"أمّا إذا رُكِّبت: فعن سيبويه أنها لا تعمل في الخبر، بل النكرة مع (لا) في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ، مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)، والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضًا، وهومذهب الأخفش والمازني والمبرد"[1]، فقد صحّح الأزهري إشراك (لا) مع اسمها النكرة في رفع خبرها؛ فقال الصبان:

"والذي يتجه ... حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمُّح، وأنَّ العامل في الحقيقة هوالنكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ، لكن لما كانت (لا) كجزءٍ منها نسبوا ذلك إلى المجموع تسمُّحًا"[2].

د. إشراك اللازم للملزوم في دلالته

مثال ذلك أنَّ الأشموني قال عن المثنى وجمع المذكر السالم وما ألحق بهمأ باب "الإعراب بحرفين، كـ(الزيدَين أوالزيدِين)"[3]، فجعل علامة إعراب المثنى الألف والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًّا، وجعل علامة إعراب جمع المذكر السالم الوأووالنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًّا، فأشرك النون في الدلالة على الإعراب مع أنه لا دلالة لها عليه عند التحقيق؛ ولذلك قال الصبان:

"قوله (بحرفين): فيه مسامحةٌ؛ إذ الإعراب بحرفٍ فقط، ولا دخل للنون فيه؛ لكن لما كانت النون قرينةَ حرفِ الإعراب قال ذلك تسمُّحًا"[4].

ه. إشراك اللازم للملزوم في إعرابه

مثال ذلك أن سيبويه قال:

" وإذ قال (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ) فأنت بالخيار إن شئت جعلت (إلا زيد) بدلًا، وإن شئت جعلته صفةً"[5]، فقال ناظر الجيش:

"وقوله جعلت (إلا زيد) بدلاً فيه تجوُّز، فإنّ البدل إنَّما هو(زيد) وحده، لا (إلا زيد)، ومستغنى عنه لوضوحه"[6].

---

(1) الأزهري، خالد، التصريح (106/2).

(2) الصبان (465/2).

(3) الأشموني (59/1) وينظر (61/1).

(4) الصبان (130/1) وينظر (132/1).

(5) سيبويه (334/2).

(6) ناظر الجيش (2187/5)، ومن أمثلة ذلك أيضًا:

القسم الثاني: التسامح بالاقتصار

التسامح بالاقتصار: هوأن يعبِّر النحوي عن مقصوده بعبارةٍ غير محكمة الدلالة عليه؛ لإخراجها عنه ظاهرًا ما هومنه، مع دخوله فيه عنده تحقيقًا.

وله، فيما وقعت عليه، سبع صور، هي:

1. **قصر المصطلح النحوي على جزء من مسمّاه**

مثال ذلك أن ابن مالكٍ قال:

وإن تلا المعطوفُ فعلًا مُخبَرا بهِ عن اسمٍ فاعطفَن مُخَيَّرا(1)

يريد بالمعطوف (عمرًا) في نح: و(زيدٌ قامَ وعمرًا أكرمته)، فقال المكودي:

"وتجوَّز في تسمية الاسم السابق معطوفًا، والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هوجزؤها"[2].

- التسامح بإشراك المشار إليه مع اسم الإشارة في إعرابه، ينظر: الصبان (664/2).

- التسامح بإشراك لا النافية للجنس لاسمها المبني في إعرابه، ينظر: الصبان (465/2، 471) والخضري (208/1، 209،210، 212، 215).

- التسامح بإشراك الجار مع المجرور الذي عمل فيه الفعل اللازم في إعرابه، ينظر: ناظر الجيش(1620/4) والقوجوي ص74.

(1) ابن مالك، ألفية ابن مالك ص103.

(2) المكودي ص95، وينظر: المرادي، توضيح المقاصد (617/2)، ومن أمثلة ذلك أيضًا:

- التسامح بقصر مصطلح (معطوف) على مبتدأ الجملة الاسمية المعطوفة بتسمية الاسم بعد الواو في نحو (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو): (معطوفًا)، عند من يرى أنَّ التحقيق فيه هو أنه خبر مبتدأ محذوفٍ، وأن العطف عطف جملٍ لا عطف مفردات، ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (535/1، 536).

- التسامح بقصر مصطلح (معطوف) على خبر الجملة الاسمية المعطوفة بتسمية الاسم بعد (لكن) و(بل) في نحو (ما زيدٌ قائمًا لكنْ قاعدٌ) و(ما عمرٌو منطلقًا بل مقيمٌ): (معطوفًا)، مع أنَّ التحقيق أنه خبرٌ عن مبتدأ محذوف، والمعطوف هو الجملة كاملة، ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (508/1) والمكودي ص58.

- التسامح بقصر مصطلح (معطوف عليه) على المفعول به من الجملة الفعلية المعطوف عليها، بتسمية (زيدًا) في نحو (أكرمتُ زيدًا وعمرًا حيَّيته): (معطوفًا عليه)، ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (615/2، 616) والأشموني (433/1) والصبان (577/2).

2. إجمال ما يحتاج إلى تفصيل:

مثال ذلك قول المازني:

"اعلم أن المصدر إذا كان (فِعلة) فالهاء لازمةٌ له"[1]، فقد اكتفى المازني بالبناء الصرفي (فِعلة) عن تفصيل شروط لزوم التاء فيه؛ ولذلك قال ابن جني:

"ل: وقال مكان هذا واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة, وعينه ساكنة, فالهاء لازمة له؛ لكان أحسن في العبارة, ولكنه تسامح في اللفظ"[2].

3. تفصيل الشيء دون حده

مثال ذلك قول الزجاجي في مفتتح كتابه

"أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"[3].

فقال ابن عصفور:

"كان ينبغي أن يُبيّن ما أراد بـ(الكلام)، وحينئذٍ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه، لأنَّ (الكلام) بالنظر إلى اللغة، لفظٌ مشتركٌ بين معانٍ كثيرةٍ"[4].

ثم قال بعد أن عدد معاني مفردة (الكلام) في اللغة:

"ومنها (اللفظ المركَّب المفيد بالوضع)، وهذا الأخير هوالذي أراد أب: والقاسم بالكلام، لأنَّ هذا هوالذي اصطلح النحويون على تسميته كلامًا"[5]، فكان إحكام

---

(1) ابن جني، المنصف (198/1).

(2) ابن جني، المنصف (198/1)، ومن أمثلة ذلك أيضًا:

- تسامح بعض النحاة في قوله: "كل اسم على (فُعلول) فهو مضموم الأول" ومراده " كل اسم كان على خمسة أحرف, وكانت عينه ساكنةً، ولامه مضمومةً، وبعدها واوٌ، وبعد الواو لامٌ أخرى، ففاؤه مضمومةٌ"، ينظر: ابن جني، المنصف (198/1، 199).

- تسامح بعض النحاة في قوله: "الأسماء الملحقة بـ(فَعلل) تجمع على (فعالل)" مع أنها تأتي على (فواعل، وفياعل، وفعاول، وفعائل) وغير ذلك. ينظر: ابن الأثير (2: 131/1) والرضي، شرح الشافية (183،184/2).

(3) الزجاجي ص1.

(4) ابن عصفور (85/1).

(5) ابن عصفور (87/1).

العبارة عند ابن عصفور أن يقال: (الكلام عند النحاة هواللفظ المركب المفيد بالوضع، وهوثلاثة أجزاء[1]: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى).

4. حدُّ الشيء المختلف في حقيقته قبل تعيين الحادّ مذهبه في تلك الحقيقة:

مثال ذلك قول الزجاجي:

"الاسم ما جاز أن يكون فاعلًا أومفعولًا أودخل عليه حرفٌ من حروف الخفض"(2).

فقد بدأ في تعريف الاسم دون البحث في حقيقته عنده من حيث كونه اللفظ الدالَّ على المسمَّى أوالمسمَّى نفسه؛ وقد عدَّ السهيلي ذلك من التسامح بالاقتصار فقال:

"لا يخل: وأن يكون أراد بالاسم: المسمَّى، أوأراد به اللفظ الدالَّ عليه، فإن كان أراد بالاسم المسمَّى، على مذهب من يقول ذلك، فعبارته صحيحةٌ، إلا قوله (أودخل حرف من حروف الخفض) فإنَّ حرف الخفض لا يدخل على المسمَّى، وإنما يدخل على اللفظ الدالِّ عليه، وهوالاسم.

وإن كان أراد بالاسم: اللفظ الدالَّ على المسمَّى، فظاهر عبارته أيضًا الفساد؛ لأن الذي يكون فاعلًا أومفعولًا في الحقيقة إنما هوالمسمَّى دون الاسم.

والعذر له، رحمه اللّه، أنه تسامح، ...، وليس مذهبًا له ولا لأحد من النحويين أن يريد بالاسم المسمَّى، ولكنه أراد به الكلمة الدالة.

وقولهم في الكلمة: (فاعلٌ) أو(مفعولٌ)، لفظٌ اصطلحوا عليه، ومعناه ارتفع؛ لأنه عبارةٌ عن فاعلٍ، وانتصب؛ لأنه عبارةٌ عن مفعولٍ به.

وقوله إذًا في الاسم: (ما جاز أن يكون فاعلًا أومفعولًا)، قولٌ صحيحٌ في صناعة النحو، ولا يُلتفت إلى غيرها"(1).

---

(1) عبَّرت بـ(الأجزاء) وليس (الأقسام) كما في عبارة الزجاجي؛ لأنَّ ابن عصفور نفسه عدَّ ذلك تسامحًا منه؛ لأن القسم عنده هو ما صدق عليه اسم المقسوم، والاسم، مثلًا، لا يصدق أن يقال له (كلام)، تنظر المسألة الأولى في الملحق الثاني.

(2) الزجاجي ص1.

فإحكام العبارة عند السهيلي إذن أن يقال (الاسم كلمةٌ دالةٌ على مسمًّاها يجوز أن تكون فاعلًا أومفعولًا أوأن يدخل عليها حرف من حروف الخفض).

5. خروج بعض محدود الحدّ عنه

مثال ذلك أنَّ الزجاجي قال:

"الاسم ما جاز أن يكون فاعلًا أومفعولًا أودخل عليه حرفٌ من حروف الخفض"[2].

فقال ابن عصفور:

"هذا الحدُّ الذي حدَّ به الاسم فاسدٌ، لأنَّه ليس بجامعٍ، ومن شرط الحدِّ أن يكون جامعًا لأنواع المحدود حتى لا يشذَّ منها شيءٌ، مانعًا لما هومن غير المحدود أن يختلط بالمحدود، والدليل على أنَّه ليس بجامع أنَّ (أيمُن) التي هي في مذهبنا اسمٌ مفردٌ لا تستعمل إلا في القسم مبتدأة، ولا يدخل عليها حرف الجرِّ، ولا تكون فاعلةً، ولا مفعولةً"[3].

ثم قال:

"وأما (أيمُنُ) الذي هواسمٌ مفردٌ من (اليمين)، فلم يستعمل إلا في القسم، ولم يستعمل مع ذلك إلا مبتدأ؛ فلذلك لم يدخل تحت الحدِّ؛ لأنَّ هذا الحدَّ إنَّما وضعه أب: والقاسم على التسامح"[4].

6. حصر متعدد الوجوه في وجهٍ واحد:

مثال ذلك أن ابن مالكٍ قال:

"إذا ولي (لـمَّا) فعل ماض لفظًا ومعنى فهي ظرفٌ بمعنى (إذ) فيه معنى الشَّرط، أوحرفٌ يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوبٍ"[5].

فقال أب: وحيان:

---

(1) السهيلي ص49، 50.

(2) الزجاجي ص1.

(3) ابن عصفور (90/1).

(4) ابن عصفور (92/1) ومن أمثلة ذلك أيضًا: خروج تنوين جمع المؤنث السالم عن حدِّ ابن مالك لـ(الصرف) في الألفية، ينظر: ابن الناظم ص633، والمرادي، توضيح المقاصد (1189/3، 1190).

(5) ابن مالك، تسهيل الفوائد ص241.

"المصنف تسامح في ... ... قوله إنه (حرفٌ يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوبٍ)...؛ لأنَّ القائل بهذا لا يقتصر على هذا، بل يقول ذلك إذا كانا مثبتين، أمَّا إذا كانا منفيين فإنه يقتضي امتناعًا لامتناعٍ، وأمَّا إذا كان الأول مثبتًا والثاني منفيًّا فيقتضي امتناعًا لوجوبٍ، وأما عكسه فبالعكس"[1].

7. إعطاء جزء الشيء حكم كله

وله فيما وقعتُ عليه خمس صور، هي:

أ. جعل العامل في محلِّ الجملة كلها عاملًا في أحد عناصرها

مثال ذلك أنَّ ابن هشام قال في عدِّ ما يحتاج إلى رابط:

"العاشر العاملان في باب التنازع: فلا بد من ارتباطهما، إمَّا بعاطفٍ كما في (قاما وقعد أخواك)، أوعمل أولهما في ثانيهما نح: وژ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڍ ڍ ڌ ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ [الجن: ٤] ژ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ژ [الجن: ٧]"[2].

فقال الدماميني:

"فيه تسامحٌ؛ فإنَّ الأول، وهو(كان) ليس عاملًا في الثاني، وهوالفعل فقط، وإنما هوعامل في محلِّ الجملة التي منها الثاني، وكذا في بقية كلامه هنا مسامحةٌ"[3].

ب. جعل إعراب (إلا) الوصفية وما بعدها لما بعدها أولها

قال أب: وحيان:

"وقول من قال (إنه يوصف بها) فيه تجوزٌ؛ لأنَّ الحرف لا يوصف, ولا يوصف به, لكنه مع ما بعده يؤدي معنى الوصف, وهوالمغايرة, فالصفة إنما استفيدت من مجموعهما, والشيآن حالة الاجتماع يحدث لهما حكمٌ لا يكون في كلٍّ واحدٍ منهما حالة انفراده, وهذا معنى قول المصنف (فيوصف بها وبتاليها)"[4].

وقد وقع في هذا التسامح الأشموني في قوله عن (غير):

---

(1) ناظر الجيش(4455/9).

(2) ابن هشام، مغني اللبيب (625/5، 626).

(3) الدماميني (408/2) وينظر: الشمني (550/3، 551) والصبان (606/2).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (248/8) وينظر: المرادي، الجنى الداني ص517، 518.

"وقد تحمل (إلا) عليها فيوصف بها، بشرط أن يكون الموصوف جمعًا أوشبهه، وأن يكون نكرةً أوشبهها، فالجمع نح: و ژ ڤ و و ڤ ڤ ي ي ژ [الأنبياء: ٢٢]، وشبه الجمع كقوله

ل: وكان غيري، سليمى، الدهرَ غيَّره وقعُ الحوادثِ إلا الصارمُ الذَّكرُ

فـ(الصارم): صفةٌ لـ(غيري)"[1].

فعلق الصبان بقوله

"قوله (صفة لغيري) فيه تسمح؛ إذ الصفة (إلا)، لكن لـمَّا ظهر إعرابها فيما بعدها صار كأنه هي، وفي النكت عن التسهيل أنَّ الوصف إلا مع ما بعدها"[2].

ج. جعل رتبة المصدر المؤول المكون من (أن) المصدرية والفعل للفعل وحده

مثال ذلك أنَّ ابن مالكٍ قال: عن إضمار (أن) جوازًا بعد حرف العطف الذي يعطفها مع فعلها على اسم خالص:

وإن على اسمٍ خالصٍ (فِعلٌ) عُطِف تنصِبُهُ (أن) ثابتًا أومُنحذف(3)

فقال المرادي:

"تجوز في قوله (فعلٌ عُطف) فإن المعطوف في الحقيقة إنما هوالمصدر"[4]، أي: المصدر المؤول المكون من (أن) المصدرية المضمرة، والفعل المنصوب بها.

د. جعل المؤكد بـ(إنّ) ولامها هوالاسم وحده بـ(إنّ)، والخبر وحده باللام:

قال المرادي عن التوكيد بـ(إنَّ) واللام:

"وفائدة هذه (اللام) توكيد مضمون الجملة، وكذلك (إنَّ)، وإنما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد.

وما قيل من أنَّ (اللام) لتوكيد الخبر، و(إنَّ) لتوكيد الاسم، فهومنقولٌ عن الكسائي، وفيه تجوز؛ لأنَّ التوكيد إنما هوللنسبة لا للاسم والخبر"[5].

---

(1) الأشموني (514/1، 515)

(2) الصبان (695/2).

(3) ابن مالك، ألفية ابن مالك ص153.

(4) المرادي، توضيح المقاصد (1260/3-1263) وينظر: الخضري (182/2).

(5) المرادي، الجنى الداني ص128-130.

ه. جعل امتناع حذف العمدة من الجملة الاسمية للخبر وحده

مثال ذلك أنَّ ابن مالكٍ قال:

ولا تجئ مع أوّلٍ قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهِلا

بل حذفه الزم إن يكن غيرَ خبر وأخِّرنْهُ إن يكن هو الخبر[1]

يريد أنَّ الأولى في نح: و(ضربته وضربني زيدٌ) حذف ضمير النصب؛ لأنه فضلةٌ، فيقال (ضربتُ وضربني زيدٌ)، وأنَّ الأولى في نح: و(ظنني إياه وظننت زيداً قائمًا) أن يُؤخَّرَ ضمير النصب (إياه) ولا يحذف؛ لأنه في الأصل عمدةٌ، فيقال (ظنني وظننت زيداً قائمًا إياه)، فابن مالكٍ عبَّر عن الفضلة بـ(غير خبر) وعن العمدة بـ(الخبر):

فقال المرادي:

"قوله (غير خبر) قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولًا أوَّلًا في باب ظن يجب حذفه، وليس كذلك, بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف، ولزوم التأخير... ...

ول: وقال:

بل حذفه إن كان فضلةً حُتِم وغيرها تأخيره قد التُزم لأجاد"(2).

القسم الثالث: التسامح بالمساواة

التسامح بالمساواة: هوأن يعبِّر النحوي عن مقصوده بعبارةٍ غير محكمة الدلالة عليه؛ لإعطائها لازم مقصوده أومقاربه حقَّ مقصوده، مساواةً بينهما في ذلك الحق ظاهرًا، مع عدم ثبوت المساواة عنده تحقيقًا.

وله فيما وقعت عليه سبع صور، هي:

(1) ابن مالك، ألفية ابن مالك ص105، 106.

(2) المرادي، توضيح المقاصد (2/640-642) وينظر: المكودي ص103.

1. تسمية الشيء باسم مقاربه لا باسمه

مثال ذلك تسمية العوض (بدلًا) أخذًا بظاهر التساوي بينهما، وإغفالًا لدقائق الفروق، وقد دعا هذا التسامح ابن جني إلى عقد باب في الخصائص (في الفرق بين البدل والعوض) قال فيه

"جِمَاع ما في هذا أنَّ البدل أشبه بالمبَدل منه من العِوَض بالمعوَّض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك؛ ألا تراك تقول في الألف من (قام) إنها بدلٌ من الوأوالتي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عوض منها.....، وتقول في العوض: إنَّ التاء في (عِدة) و(زنة) عوضٌ من فاء الفعل، ولا تقول إنها بدلٌ منها، فإن قلت ذاك فما أقلَّه! وهوتجوُّزٌ في العبارة"[1].

ونظرًا لكثرة الأمثلة على هذه الصورة من التسامح أثبت ما جمعته منها في (الملحق الثاني) في نهاية البحث.

2. جعل معنى الكلمة مطابقا لمعنى مقاربها

مثال ذلك الحكم بتطابق البدل والمبدل منه من حيث المعنى في بدل كلٍّ الشيء من كلِّه، في ظاهر عبارة ابن الحاجب، حين قال:

"البدل: تابعٌ مقصودٌ بما نسب للمتبوع دونه، وهو: بدل الكل، والبعض، والاشتمال، والغلط. فالأول: مدلوله مدلول الأول ..."[2].

قال الرضي:

"قوله (فالأول مدلوله مدلول الأول) فيه تسامح؛ إذ مدلول قولك (أخيك) في (بزيد أخيك)، ل: وكان عين مدلول (زيد) لكان توكيدًا، و(أخو) يدلُّ على أخوة المخاطب، ولم يكن يدلُّ عليها (زيد)، لكن مراده أنهما يطلقان على ذاتٍ واحدةٍ، وإن كان أحدها يدلُّ على معنى فيها لا يدلُّ عليه الآخر"[3].

---

(1) ابن جني، الخصائص (266/1) وينظر: ابن يعيش (347/5) والمرادي، توضيح المقاصد (1561/3) والكناش (217/1).

(2) ابن الحاجب، الكافية في النحو ص31.

(3) الرضي، شرح الكافية (القسم1: 1079/2)، ومن أمثلة ذلك أيضًا:

- التسامح بالمساواة في المعنى بين (نِعمَ) و(حَبَّذا)، ينظر: الصبان (1004/3).

3. تعليق متعلق الكلمة بلازمها لا بها

وله ثلاث صور، هي:

أ. تعليق جواب الطلب بلازمه لا به

مثال ذلك جعل جواب الأمر الإلاهي (قل) جوابًا لفعل الطلب في جملة مقول القول، في نح: وقوله تعالى ژ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ژ [إبراهيم: ٣١]:

قال ابن الحاجب:

"(يقيموا الصلاة) جواب (قل)، أي: قل لعبادي يقيموا...، وحذف ما يبيِّن المقول استغناء بتفسير الجواب، أي: قل لهم: أقيموا ...

وما حكي عن أبي علي أنه قال: هوجواب (أقيموا)، إن أراد به هذا المعنى فهومستقيم، وفي العبارة تسامحٌ، وإن أراد به أنه جواب لـ(أقيموا) على التحقيق كان فاسدًا من وجهين:

أحدهما أنه يصير كقولك: اخرج تخرج، وهوفاسد لاتحاد السبب والمسبب.

الثاني: أنه كان يجب أن يقال: (أقيموا تقيموا)؛ لأنه مقولٌ للمخاطبين، ولا يجوز أن يقال للمخاطبين: يقيموا"[1].

ب. تعليق الحال بلازم صاحبها لا بها

مثال ذلك أنَّ ابن مالكٍ قال:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الـمُضَافَ دُونَ أَل أَلزمهُ نَصبًا، كـ(أزيدُ ذا الحيل)(2)

فقال خالد الأزهري في إعراب هذا البيت من الألفية:

"و(دون) في موضع الحال من (المضاف)"[3].

- التسامح بالمساواة في المعنى بين (واو) المعية و(فاء) السببية الواقعتين بعد الطلب، ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (1255/3).

- التسامح بالمساواة في المعنى بين المجرد والمزيد من مادة واحدة، ينظر: الرضي، شرح الشافية (83/1).

- التسامح بالمساواة في المعنى بين (فاعل) و(فعول)، ينظر: ناظر الجيش (4621/9، 4622).

(1) ابن الحاجب، الأمالي (235/1، 236)

(2) ابن مالك، ألفية ابن مالك ص140.

(3) الأزهري، خالد، إعراب الألفية ص96.

فقال الصبان:

"(دون) ... حال من (تابع) أومن الضمير في (المضاف)، فقول البعض تبعًا للشيخ خالد: (حال من المضاف) فيه تساهلٌ وقصورٌ"[1].

ج. تعليق المعمول بلازم عامله لا به

مثال ذلك نسبة عمل الجزم في جواب الطلب إلى لفظ الطلب، لا إلى (إن) الشرطية المقدرة المدلول عليها به، في ظاهر قول سيبويه

"هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أونهي أواستفهامٍ أوتمنٍّ أوعرض: فأما ما انجزم بالأمر فقولك: (ائتني آتك)، وأما ما انجزم بالنهي فقولك: (لا تفعل يكنْ خيرًا لك)، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: (ألا تأتيني أحدثْك) و(أين تكون أزرْك؟)، وأما ما انجزم بالتمني فقولك: (ألا ماءً أشربْه!) و(ليته عندنا يحدثْنا!)، وأما ما انجزم بالعرض فقولك: (ألا تنزلُ تصبْ خيرًا).

وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ(إن تأتني)؛ لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك).

وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)؛ فلذلك انجزم الجواب"[2].

ولذلك قال السيرافي:

"جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرطٍ في ذلك كله، ...

وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض تغني عن ذكر الشرط، ويكتفى بذكرها عن ذكره؛ فلذلك تجوَّز سيبويه في عبارته عن جزم هذه الأشياء، فأوهم أنَّ هذه الأشياء هي الجازمة لـما بعدها، كما أنَّ حرف الشرط وفعله هوالجازم للجواب، ... ...، وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ"[3].

---

(1) الصبان (1166/3) وتنظر أمثلة أخرى لهذا التسامح في: ابن يعيش (5/2) والبغدادي (268/1).

(2) سيبويه (93/3، 94).

(3) السيرافي (297/3، 298) وينظر أيضًا: ابن مالك، شرح التسهيل (40/4، 41) وناظر الجيش(4231/8-4235)

4. إجراء إعراب الكلمة على ملازمها لا عليها

مثال ذلك جعل إعراب متعلق الجار والمجرور المحذوف إعرابًا لهما في قول ابن هشام عن (مِن) الجارة المبينة للجنس في نح: وقوله تعإلى: ژ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ [الأعراف: ١٣٢]

"وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال"(1).

فقال الصبان:

"وإطلاق الحال على الجار والمجرور تسمحٌ؛ إذ الحال في الحقيقة: المتعلق المحذوف"[2]، وإنما حمل الصبان كلام ابن هشام على التسامح في العبارة، ولم يحمله على موافقة الكوفيين في عدم تقدير متعلَّقٍ للجار والمجرور؛ لأن ابن هشام قد جزم بوجوب تعليقهما، في مقام تحرير المذاهب في هذه المسألة، وصرَّح بأنه لا معوَّل على مذهب الكوفيين فيها[3].

ومن أمثلة ذلك أيضًا:

- التسامح بنسبة رفع الفاعل إلى الإسناد لا إلى الفعل المسند إلى الفاعل، ينظر: العكبري (151/1).

- التسامح بنسبة عمل نصب المفعول به في نحو قولك (ضربًا زيدًا) إلى المصدر المذكور لا إلى فعله المقدر المدلول عليه به، ينظر: العكبري (448/1).

- التسامح بنسبة نصب الظرف إلى الحدث الواقع فيه لا إلى اللفظ الدال على ذلك الحدث، ينظر: ناظر الجيش (1902/4) والأشموني (487/1) والصبان (651/2) والخضري (291/1).

- التسامح بنسبة جر المضاف إليه إلى معنى حرف الجر المقدر بينه وبين المضاف لا إلى لفظ ذلك الحرف، ينظر: ابن يعيش (123/2-125).

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (141/4).

(2) الصبان (1421/4) وينظر فيه: (804/2، 805) والسيرافي (297/3، 298) وناظر الجيش (4175/8).

ومن أمثلة ذلك أيضًا:

- التسامح بجعل إعراب (إلا) الموصوف بها إعرابًا للمستثنى بها، ينظر: الصبان (695/2).

- التسامح بجعل الخبر المقدر جمعًا في موضع يستوجب كونه فيه مفردًا، ينظر: الصبان (339/1).

- التسامح في تعيين الجمل المعترضة عند إعراب الجمل، ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (201/9، 202).

(3) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (271/5، 272).

5. جعل الكلمة فرعًا لمقارب الأصل لا للأصل نفسه

مثال ذلك قول ابن جني عن الهمزة في نح: و(كساء وبناء) التي كان أصلها عنده (كساا، وبناا) ثم (كساو، وباي):

"الهمزة في الحقيقة إنَّما هي بدلٌ من الألف، والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدلٌ من الياء والواو، إلا أنَّ النحويين إنَّما اعتادوا هنا أن يقولوأ إنَّ الهمزة منقلبةٌ من ياءٍ أوواو، ولم يقولوا (من ألف)؛ لأنهم تجوزوا في ذلك؛ ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من الياء أوالواو، فلمَّا كانت بدلًا منهما جاز أن يقال: إنَّ الهمزة منقلبةٌ عنهما، فأما الحقيقة فإنَّ الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء أوالواو، وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حذاق أصحابنا"[1].

6. إلحاق الفرع بالأصل في ملازم الحكم لا في الحكم نفسه

مثال ذلك أن ابن مالكٍ قال: :

وكلُّ ما قُرِّرَ لاسم فاعلِ يُعطى اسم مفعولٍ بلا تفاضلِ

فهوكفعلٍ صيغ للمفعولِ في معناه، كـ(المعطى كفافًا يكتفي)(2)

فقد ألحق ابن مالك (اسم المفعول)، وهوالفرع، بـ(الفعل المبني لغير الفاعل)، وهوالأصل، في (المعنى)، وكان التحقيق أن يلحقه به في (العمل) الذي (المعنى) لازمٌ من لوازمه؛ ولأجل هذا قال الصبان:

"قوله (في معناه) ... ... بقي أنَّ الكلام في العمل لا في المعنى. وأجيب بأن الناظم تجوَّز"[3].

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (93/1، 94)، ومن أمثلة ذلك أيضًا:

- التسامح بجعل اسم الفاعل مشتقًا من الفعل عند من يرى أصلية المصدر لها، ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص496، 497.

- التسامح بجعل الاسم المشتق من المصدر أصلًا لنظيره المشتق من ذلك المصدر نفسه، ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (367/9).

- التسامح بجعل جمع الاسم المصغر تصغيرًا لاسم جمع مكبره، ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (1440/3).

(2) ابن مالك، ألفية ابن مالك ص123.

(3) الصبان (918/2).

7. جعل مخرج الحرف مطابقًا لمخرج مقاربه

قال الأشموني:

"وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الوأوواليا ألفٌ، ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل (كساو، ورداي) تحركت الوأوواليا بعد فتحة، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة، وليست بحاجز حصين؛ لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهوالطرف؛ فقلبا ألفا حملًا على باب (عصا، ورحا) فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة؛ لأنها من مخرج الألف"[1].

فقال الصبان:

"قوله (لأنها من مخرج الألف) فيه تساهل لأن الهمزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربا المخرج"[2].

أسباب (التسامح في العبارة) عند النحويين:

لم يرصد النحاة ظاهرة التسامح في العبارة بالتنبيه عليها في مواضعها فحسب، بل تفرق في كلامهم التنبيه على أسباب هذه الظاهرة أيضًا، وقد جمعتها فكانت ثمانية، هي:

1. ضيق مقام النظم:

هذا السبب خاص بالمنظومات النحوية، كألفية ابن معطي وألفية ابن مالكٍ وغيرهما؛ إذ أدى ضيق مقام النظم المحكوم بالوزن إلى التسامح في كثير من العبارات، وقد نبه إلى ذلك بعض النحاة كقول الصبان عن تسامح لابن مالك: "تجوز بإطلاق السبب وإرادة المسبب؛ لضيق النظم عليه"[3]، وقال المكودي عن تسامح آخر لابن مالك: "وتجوَّز في قوله (من الصرف) فأطلق (الصرف) على (التصريف) لضرورة الوزن"[4].

---

(1) الأشموني (4/88، 89).

(2) الصبان (4/1808) وينظر: (4/1815).

(3) الصبان (2/918).

(4) المكودي ص324.

2. التعويل على العرف النحوي:

قال الجرجاني: "العرف: هوما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول"[1]، وعلى هذا فالعرف النحوي هوالمفاهيم التي تعارف عليها النحاة، واستقرت في نفوسهم، وتلقتها طبائعهم، وشهدت عليها عقولهم في معالجتهم هذا العلم، فأصبحت أذهانهم تنصرف إليها بأدنى ملابسة وأسرع إشارة.

وقد كان التعويل على ذلك سببًا من أسباب التسامح في العبارة عندهم، نبَّه إلى ذلك ابن عصفور حين حمل شروع الزجاجي في تقسيم الكلام قبل حدِّه على التسامح، وعدَّد بعض معاني (الكلام) ثم قال: "ومنها (اللفظ المركَّب المفيد بالوضع)، وهذا الأخير هوالذي أراد أب: والقاسم بـ(الكلام)؛ لأنَّ هذا هوالذي اصطلح النحويون على تسميته كلامًا، ألا ترى أنَّ النحويين إنما يتكلمون في أحكام هذا القسم ...، ولا يتكلمون في أحكام الإشارة، ولا غير ذلك مما يُسمَّى (كلامًا).

والعذر له، في أن لم يُبيّن ما أراد بالكلام الإحالةُ على العرف بالكلام؛ إذ الكلام عرفًا إنما هوهذا القسم"[2].

3. التعويل على وضوح المراد من السياق:

عوَّل النحاة على السياق كثيرًا، فتسامحوا في كثير من العبارات، وقد نبَّه عددٌ من النحاة إلى هذا السبب[3]، من ذلك مثلًا أنَّ المازني عقد بابًا سمَّاه (باب ما تجعله زائدًا من حروف الزيادة)[4] نص فيه على تلك الحروف، وبان من أمثلته أنَّ الحرف الزائد يكون معه ثلاثة أصول، ثبتت أصليتها بدليلٍ من الأدلة المعتد بها عند الصرفيين، فلمَّا وصل إلى ذكر زيادة الياء قال: "وأما الياء, فإذا وجدتها ثانيةً وثالثةً ورابعةً فهي زائدة"[5]، فأطلق الحكم بزيادتها في هذه المواضع دون النص على

---

(1) الجرجاني ص125، وينظر: الكفوي ص617.

(2) ابن عصفور (87/1، 88)

(3) ينظر: الأشموني (487/1) والصبان (1004/3)

(4) ابن جني، المنصف (98/1)

(5) ابن جني، المنصف (111/1)

شرط وجود ثلاثة أصولٍ معها؛ تعويلًا على وضوح ذلك من السياق المتبع من أول الباب؛ ولذلك قال ابن جني:

"قد قال أب: وعثمان هذا القول قولًا مرسلًا غير مقيد، وليس لأحدٍ أن يطعن فيه بقولهم: (صِيصية، ويهيأة) ونحوهما مما الياء فيه أصلٌ؛ لأنه قد بيَّن هوهذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستراه، وإنما تسامح فيه؛ لأنه معلوم الموضع وليس مما يذهب على المبتدئين, فضلًا عن الأشياخ المتقدمين"[1].

وقال ابن جني عن تسامح آخر وقع للمازني، وعوَّل فيه على وضوح مراده من السياق: "ولكنه تسامح في اللفظ، وهومن عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا؛ لأن أغراضهم مفهومة"[2].

4. التقريب على المتعلم:

يكثر عند النحاة أن يتسامح النحوي في عبارته؛ لأنه في مقام التعليم لا في مقام التحقيق والجدل وتصحيح الرأي، فيتسامح تقريبًا على المتعلم، وحفظًا له وهومبتدئٌ من وعورة الجدل ومضائقه، وقد نبه على ذلك عددٌ من النحاة كالسهيلي الذي حمل تعريف الزجاجي لـ(الاسم) قبل أن يحدد مراده به أهوالمسمَّى أم اللفظ الدال عليه؟، ثم قال "والعذر له، رحمه الله، أنه تسامح، إرادة التقريب"[3]، وكأبي حيان الذي قال عن تسامح ابن مالكٍ في جعله (ثالثًا) مصوغًا من (ثلاثةٍ): "فيه تسامحٌ وتقريبٌ على المتعلم، وبالحقيقة صوغه إنما هومن المصدر، وهو(الثُّلث)"[4].

فعلة التسامح في هذين الموضعين هي التقريب على المبتدئ المتعلم، والتركيز على غرض التعليم، دون خوضٍ في مسائل فيها جدلٌ واسعٌ، كمسألة الاسم والمسمى، ومسألة أصل المشتقات.

---

(1) ابن جني، المنصف (112/1)

(2) ابن جني، المنصف (198/1)

(3) السهيلي ص50، 51.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (367/9).

5. مجاراة الناس في تعبيراتهم:

قد يُقدِّم النحويُّ ما شاع بين الناس من عباراتٍ صحيحةٍ على وجهٍ من الوجوه على ما يراه هوأصحَّ وأصوبَ؛ حرصًا منه على فهم القارئ لمراده، وتقديمًا للشائع المعروف في مقام التأليف على التمسك بما يراه أصوبَ وأصحَّ، ولا يمنعه ذلك من الانتصار لما يراه عند تحرير مسألةٍ في تلك العبارة.

ومن طريف ما وقع للنحاة من ذلك أنَّ الزجاجي نبَّه بنفسه على تسامحه في إدخال (أل) على (كل) و(بعض)، وعلله بمجاراة الناس في ذلك، فقال: "وإنما قلنا (البعض) و(الكل) مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحةً، وهوفي الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة (بدل الشيء من الشيء وهوبعضه"[1]، وقد ذكر ابن هشام تسامح الزجاجي هذا، وتعليله له، فقال "وقد استعمله الزجاجي في جمله، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقةً للناس"[2].

6. مراعاة المعنى اللغوي للمصطلح:

قد يستعمل النحوي المصطلح بمعناه اللغوي الواسع لا بمعناه الاصطلاحي المقيَّد، فيكون في عبارته تسامحٌ بالاتساع بسبب ذلك؛ لأنَّ العرف النحوي يصرف ذهن القارئ إلى الاصطلاح النحوي الضيِّق.

نبَّه على ذلك غيرُ واحدٍ من النحاة[3]، ومن ذلك أنَّ العكبري حمل تسمية الاسم المبني الذي آخره ألف نح: و(ما): مقصورًا، والاسم المبني الذي آخره ألف وهمزة نح: و(هؤلاء): ممدودًا على التسامح، ثم فسَّر المدَّ والقصر فيه تفسيرًا لغويًّا فقال: "فإن سُمِّي شيءٌ من المبنياتِ مقصورًا أوممدودًا فعلى التجوُّز؛ لوجود مدِّ الصوت فيه أوقَصره"[4].

---

(1) الزجاجي ص24، 25.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى ص308، 309.

(3) ينظر: الصبان (1556/3) (1613/4، 1614) والخضري (229/2، 251).

(4) اللباب (435/2).

7. الأخذ بظاهر الصورة:

قد يتسامح النحوي فيصف ظاهر صورة اللفظ دون مراعاة لدقائق الفروق، من ذلك أنَّ سيبويه كان يلقب حركات البناء بألقاب حركات الإعراب، فيسمِّي فتحة البناء، مثلاً نصبًا؛ ولذلك قال أب: وحيان: "تجوَّز في تسمية الفتح نصبًا، وكثيرًا ما تجد ذلك في كلامه من استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء لـمَّا كانت الصورة واحدة"[1].

وقد يأخذ النحويُّ أيضًا بظاهر الصورة دون مراعاة لدقائق الأحكام، من ذلك أن يعرب معربٌ الجار والمجرور في نح: و(مُرَّ بزيدٍ) نائب فاعل، دون مراعاة لكون نائب الفاعل هو(زيد) لا غير عند المحققين؛ ولذلك قال ناظر الجيش: "الحق أن النائب عن الفاعل في نحو: (مُرَّ بزيد) إنما هوالمجرور والحرف وصل معنى الفعل الذي هوالمرور إليه، ....، ولا شك أنهما في الصورة هما القائمان مقام الفاعل فكان ذلك هوالحامل له على التجوز"[2].

وقد يأخذ النحوي بظاهر الصورة دون مراعاة لعنصر غائبٍ في اللفظ مقدرٍ في الإعراب، كتسمية ابن مالكٍ لنح: و(عمرو) في قولك: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعَمرٌو): معطوفًا، مع أنه عند المحققين مبتدأ خبره مقدَّر، حُذفَ لدلالة خبر (إنَّ) عليه، والمعطوف هوالجملة الاسمية المركبة منه ومن خبره؛ ولذلك قال المرادي: "تجوز في تسميته معطوفًا على الاسم؛ لأنَّ صورته صورة المعطوف"[3].

8. إرادة الاختصار:

نص ابن جني على هذا السبب في قوله عن تسامح النحاة في قولهم "كل اسم على (فُعلُول) فهومضموم الأول":

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل (249/5)، ولمزيد من الأمثلة ينظر: التسامح بالتمثيل للمقصور والمدود بـ(الثرى والثراء) وبـ(هؤلا وهؤلاء) أخذًا بظاهر الصورة في: ابن جني، الخصائص (49/2، 50) وابن يعيش (33/4).

(2) ناظر الجيش(1620/4)

(3) المرادي، توضيح المقاصد (536/1) وينظر في المثال نفسه: المكودي ص95، وينظر أيضًا: التسامح بجعل (أن) المخففة من الثقيلة ملغاةً؛ أخذًا بظاهر الصورة، لعدم ظهور اسمها في: المرادي، توضيح المقاصد (238/1، 239).

"والعبارة المستقيمة في هذا الموضع, أن يقال: كلُّ اسم كان على خمسة أحرفٍ, وكانت عينه ساكنةً، ولامه مضمومةً، وبعدها واو، وبعد الوأولامٌ أخرى، ففاؤه مضمومةٌ، وهذا المعنى يريدون، ولكنهم يختصرون"[1].

مدلولات (التسامح في العبارة) عند النحويين:

بعد صحبةٍ طويلةٍ لهذه الظاهرة في كتب النحاة، وتأملٍ لمواضعها، ومواقف النحاة منها، وجدت فيها سبعة مدلولاتٍ، ينبغي لطالب العلم عندي استخلاصها منها، والاسترشاد بها في قراءته لكتب النحاة، وتحليله لأقوالهم، وتحريره لمذاهبهم، وفهمه لأعرافهم، واتخاذه مواقف من كلٍّ ذلك، هي:

أولاً

أنَّ التسامح في العبارة صفة نقصٍ لا صفة كمالٍ، وإن وقع عند كبار النحويين، وأنَّ خل: والعبارة العلمية منه أولى وأعلى؛ ولذلك تفرق في كلام النحاة وصف العبارة المتسامح فيها بعدد من الأوصاف المرغِّبة عنها، فقد وصفها السيرافي بـ(الإيهام)[2]، ووصفها ابن جني بأنها "كلامٌ غير محصَّلٍ"[3]، وأنها من (إرسال الكلام غُفلًا)[4]، ووصفها السهيلي بأنها (ألفاظ غير محرَّزةٍ)[5]، ووصفها الصبان بأنها (قولٌ فيه قصورٌ)[6].

وفي مقابل ذلك وصف النحاة العبارة المحكمة، التي كان ينبغي لها أن تُقال بدلًا من نظيرتها المتسامح فيها، بعددٍ من الصفات المرغبة فيها، فالزجاجي يقول إنها (أجود)[7] من العبارة المتسامح فيها، وابن جني يقول إنها (أجود)[8]، و(أولى)[9]،

---

(1) ابن جني، المنصف (198/1، 199).

(2) ينظر: السيرافي (298/3).

(3) ابن جني، المنصف (154/1).

(4) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (149/1).

(5) ينظر: السهيلي ص50.

(6) ينظر: الصبان (1166/3).

(7) ينظر: الزجاجي ص24، 25.

(8) ينظر: ابن جني، المنصف (271/1).

(9) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (149/1).

و(أحسن)[1]، و(أقوم)[2]، وابن يعيش يقول إنها (الصواب)[3]، والمرادي وغيره يقولون إنها (التحقيق)[4]، و(الأولى)[5]، ويقول الصبان إنها (الأسلم والأوفق)[6].

ثانياً

أنَّ رصد مواضع التسامح في العبارة والتنبيه عليها صورةٌ من صور التحقيق العلمي في تراث النح: والعربي، وربما تجاوز الأمر ذلك، فكان تسامحُ المتقدِّم باعثَ كتابة بابٍ عند المتأخر، من ذلك أنَّ ابن السراج قال في أول الأصول: إن من أنواع اعتلالات النحويين ضرب "يسمى علة العلة"[7]، فحملَت هذه العبارةُ ابنَ جني على عقد بابٍ في الخصائص سماه (باب في العلة وعلة العلة)[8] نص فيه على أنَّ ابن السراج صاحب هذه العبارة، و"أنَّ هذا الذي سماه (علة العلة) إنما هوتحوُّزٌ في اللفظ، فأمَّا في الحقيقة فإنه شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلَّة"، و"أنَّ هذا موضعٌ تسمَّح فيه أب: وبكر، أولم ينعِم تأمُّله"، ثم خلص بعد التوضيح والتفسير والتمثيل إلى أنَّ "العلَّة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولةً"، وأن مراد ابن السراج بـ(علة العلة) إنما هو"تتميمٌ وشرحُ لهذه العلة المقدِّمة عليه"، ثم اعتذر عن إثباته هومصطلح (علة العلة) في عنوان باب من أبواب الخصائص فقال "وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب؛ لأنَّ أبا بكر رحمه الله ذكره فأحببنا أن نذكر ما عندنا فيه"[9].

---

(1) ينظر: ابن جني، المنصف (198/1).

(2) ابن جني، المنصف (198/1، 199).

(3) ابن يعيش (327/3).

(4) ينظر: المرادي، الجنى الداني ص517، 518، والقوجوي ص51.

(5) ينظر: ابن الأثير (2: 131/1) والمرادي، توضيح المقاصد (1603/3، 1604) وناظر الجيش(3281/7).

(6) الصبان (639/2).

(7) الأصول في النحو (35/1).

(8) ابن جني، الخصائص (174/1، 175).

(9) ابن جني، الخصائص (174/1، 175).

ثالثاً

أنَّ حمل النحاة ما وقع في عبارات النحويين من الخلل على التسامح لا على الخطأ أوالوهم أوالجهل: مبنيٌّ على أدبهم في الطلب، وحسن ظنهم بسابقيهم، وإنزالهم منازلهم من العلم؛ ولذلك قال ابن جني عن تسامح وقع للمازني: "وليس مما يذهب على المبتدئين, فضلا عن الأشياخ المتقدمين"[1]، وقال السهيلي عن تسامح وقع للزجاجي: "والعذر له، رحمه اللّه، أنَّه تسامح، إرادة التقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه من اعتراض الطاعن"[2]، وقال ناظر الجيش عن تسامح لابن مالك: "وليس هذا الأمر مما يخفى على أضعف الناظرين في كلام النحاة، فما ظنك بالمصنف صاحب النظر العالي، رحمه اللّه تعالى؟!"[3].

رابعاً

أنَّ التسامح يختلف حكمه باختلاف موضوع العبارة المتسامح فيها؛ ولذلك قال ابن عصفور عن حدِّ الزجاجي للاسم إنه (فاسد)، وعلل ذلك بأنه (غير جامع)، واستدل على ذلك بخروج (أيمن) وهي اسمٌ اتفاقًا عنه(4)، ثم قال إنَّ حده (منتقدٌ) لـ"أنه تسمَّح فيه، والتسامح لا يجوز في الحدود"(5)؛ لأنَّ "من شرط الحدِّ أن يكون جامعًا لأنواع المحدود حتى لا يشذَّ منها شيءٌ، مانعًا لما هومن غير المحدود أن يختلط بالمحدود"(6).

وبناء على ذلك أقول إنَّ (التسامح في العبارة) حين يقع في المقامات العلمية التي حقها التحقيق والتدقيق، كالجدل والنقد والاحتجاج والترجيح والحدِّ ونحوها، خطأٌ وخطلٌ لا يجوز.

---

(1) ابن جني، المنصف (112/1).

(2) السهيلي ص50، 51.

(3) ناظر الجيش (1620/4) وينظر مثال آخر على ذلك فيه: (1765/4).

(4) ينظر: ابن عصفور (90/1).

(5) ابن عصفور (92/1).

(6) ابن عصفور (90/1).

خامساً

أنَّ عبارة النحوي لا تكفي لأن تكون دليلًا على مذهبه النظري في المسألة؛ لأنَّ النحوي قد يتسامح في عبارته، مع علمه بمخالفته بها لمذهبه النظري؛ فالزجاجي، مثلًا، أدخل (أل) في عبارته على (كل) و(بعض) مع عدم جواز ذلك عنده، ونص على أنه فعل ذلك مجاراة للناس في التعبير الشائع بينهم، فقال "وإنما قلنا (البعض) و(الكل) مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحةً، وهوفي الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة (بدل الشيء من الشيء وهوبعضه"(1).

وابن جني علق على تسمية سيبويه الألف والهمزة في (فعلاء): (ألفي تأنيث) بقوله "إنما قال هذا؛ لأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفك من كون هذه الألف قبلها وهي مصاحبة لها وغير مفارقة، أطلق هذا اللفظ عليهما تجوزًا"(2)، ثم عاد هوبعد هذا التنبيه بقليل واستعمل الاسم نفسه فقال "ويدل على أن الألف والنون في باب (سكران) ونحوه مضارعتان لألفي التأنيث في نح: و(صفراء، وحمراء) أنَّ مؤنث (سكران) على غير بنائه, وإنما هو(سكرى) كما أن مذكر (حمراء) على غير بنائها، إنما هو(أحمر), فهذا هنا كذلك ثمة"(3).

وقال السهيلي عن تسامح الزجاجي في كتابه الجمل حين عرَّف الاسم دون أن ينص على أنه يريد به اللفظ الدالَّ على المسمى لا المسمى نفسه "والعذر له، رحمه اللّه، أنه تسامح، إرادة التقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه من اعتراض الطاعن، وتلك عادة في أكثر هذا الكتاب **وليس مذهبًا له ولا لأحد من النحويين أن يريد بالاسم المسمى، ولكنه أراد به الكلمة الدالة"(4).**

---

(1) الزجاجي ص24، 25، وينظر أمثلة أخرى لذلك في: ابن الأثير (2: 131/1) وابن هشام، شرح شذور الذهب ص496، 497، والأزهري، خالد، موصل الطلاب ص35.

(2) ابن جني، المنصف (154/1).

(3) ابن جني، المنصف (157/1) وينظر فيه (422/1).

(4) السهيلي ص50، 51.

سادساً

أنَّ تحرير مذهب النحوي في المسألة يجب أن تُسقط منه مواضع التسامح، ويبنى مذهبه على مواضع التحقيق والتعليل؛ لأن النحوي قد يأخذ بغير مذهبه لتحقيق غرضٍ ما، كالتقريب على المتعلم، أوتأويل النصوص أونح: وذلك؛ ولذلك قال ابن جني بعد أن ذكر أن التاء في (بنت) و(أخت) لام الكلمة لا علامة تأنيث: "على أن سيبويه قد تسمح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث(1)، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ؛ لأنه أرسله غفلًا، وقد قيَّده وعلله في باب ما لا ينصرف(2)، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغفل المرسل"(3).

سابعاً

أنَّ حملَ بعض المتأخرين بعض مواضع (التسامح في العبارة) عند النحويين على (المجاز المرسل) المشروح عند البلاغيين(4)، وبحثهم عن علاقةٍ مجازيةٍ بين ما استعمله النحوي تسامحًا وما كان ينبغي له أن يستعمله تحقيقًا، كقول البهوتي عن تسامحٍ وقع عند الأشموني: إنه "تسمية للجزئي باسم كلِّيِّه"(5)، وقول الصبان عن تسامح لابن مالكٍ "تجوز بإطلاق السبب وإرادة المسبب"(6)، وقوله عن تسامحٍ له آخر: إنه قاله "تجوزًا لعلاقة الضدية"(7)، وأخذهم في تقدير محذوفاتٍ في العبارة المتسامح فيها حتى تستقيم(8):

لا وجه له؛ لأنَّ فيه إخراجًا للتسامح عن مفهومه عند النحاة؛ لأنه عندهم: أن يتساهل النحوي في عبارته، فيغضي على خلل فيها، ل: وأراد إحكامها لما أقدم

---

(1) ينظر: سيبويه (236/4، 237).

(2) ينظر: سيبويه (221/3).

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب (149/1)، وينظر: ابن جني، الخصائص (201/1-204).

(4) ينظر، مثلًا: القزويني ص253-261.

(5) الصبان (731/2).

(6) الصبان (918/2).

(7) الصبان (1790/4).

(8) ينظر: ابن الناظم ص328، والأشموني (487/1) والصبان (33/1، 34) (577/2) والخضري (291/1).

عليه؛ فتحمل عبارته على التسامح؛ لأن سياقها علمي لا مدخل للمجاز البلاغي فيه؛ لأن المجاز مزيةٌ في العبارة يقصِد إليها المنشئُ في عرض معانيه ويقدِّمها على غيرها؛ لأن سياق عبارته أدبي بابه الفن.

وبعد:

فهذه صورة ظاهرة (التسامح في العبارة عند النحويين) من حيث تعريفها وصورها وأسبابها ومدلولاتها، فيما ظهر لي من خلال ما تيسر لي جمعه من مواضعها، وقد اكتفيت بهذه العناصر الأربعة في هذا البحث؛ ليكون أسًّا في وصف هذه الظاهرة واستنباط المدلولات منها، على أنَّ هذا الموضوع ما زالت له آفاقٌ تستحق البحث، هي:

- الخلاف النحوي في ثبوت (التسامح) في (العبارة)؛ لأنه قد يرى أحد النحاة أنَّ في عبارة نحويٍّ سابقٍ تسامحًا، فيخالفه معاصرٌ له أولاحقٌ له في ذلك، فتكون دعوى التسامح نفسها محلًّا للخلاف(1).

- أثر العبارات المتسامح فيها في تحرير المذاهب النحوية؛ لأنه قد يبني النحوي المتأخر تحريره مذهب المتقدم على عبارةٍ متسامحٍ فيها، دون تتبع لمواضع التحقيق والتعليل في كلامه كلِّه، ثم يأتي متأخرٌ آخر فينكر ذلك الفهم، ثم يأتي ثالث فيقول إنَّ للنحويِّ الأول في المسألة قولين، ثم يتشعب من ذلك خلافٌ طويلٌ أصله ذلك التسامح[2].

وإني لأوصي الباحثين بدراسة هذين الموضوعين، ولعلي إن مدَّ الله في الأجل وأنسأ في الأثر أعود إليهما بالدرس والتحليل، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وآله.

---

(1) ينظر مثلًا: تمهيد القواعد (3841/8، 3842).

(2) ينظر مثلًا: التذييل والتكميل (249/5).

الملحق الأول

أمثلة على تسامح النحويين بإجراء المصطلح النحوي على ما ليس منه تحقيقًا

- إجراء مصطلح (الخبر) على الجملة المضاف إليها الخبر، كقول بعضهم في نح: و(أخطب ما يكون الأمير قائمًا): الأصل (أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا)، ثم حذفت الخبر الذي هوجملة (كان). مع أن الخبر عند التحقيق هوالظرف (إذا) الذي أضيف إلى جملة (كان)[1].

- إجراء مصطلح (المحصور) على المحصور فيه، كقول بعضهم: إن الخبر في نح: و(ما زيدٌ إلا كاتبٌ) محصور[2].

- إجراء مصطلح (الزائد) على ما دخل للتقرير والتأكيد، كالباء في ژ ﭙ ﭚ ﭛ ژ [الرعد: ٤٣][3].

- إجراء مصطلح (الإلغاء) على تخفيف (أنَّ) الناسخة مع بقاء عملها في اسمها المحذوف وجوبًا[4].

- إجراء مصطلح (الإلغاء) على عدم عمل (إذن) في الفعل المضارع التالي لها إذا كان قبلها ما يطلبه، نح: و(زيدٌ إذن يكرمُك)[5].

- إجراء مصطلح (الحروف) على جميع أدوات الاستثناء[6].

- إجراء مصطلح (الرفع) على ضمة الإتباع[7].

- إجراء مصطلح (جواب الشرط) على دليل جواب الشرط، كتسمية جملة (فقد جاءتكم بينة...) أو(فمن أظلم ...) من قوله تعالى: ژ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ژ [الأنعام: ١٥٧]: جواب شرط[8].

- إجراء مصطلح (جواب الشرط) على الفاء الرابطة له[9].

- إجراء مصطلح (اللام الموطئة) على لام جواب الشرط[1].

---

(1) ينظر: الصبان (340/1).

(2) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (483/1) وابن هشام، تخليص الشواهد ص486.

(3) ينظر: الرضي، شرح الشافية (83/1).

(4) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (538/1، 539).

(5) ينظر: ناظر الجيش (4165/8).

(6) ينظر: ابن الوراق ص400.

(7) ينظر: الصبان (1167/3، 1153) والخضري (115/2، 120، 121).

(8) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (520/6، 521).

(9) ينظر: ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب ص105، والأزهري، خالد، موصل الطلاب ص163.

- إجراء مصطلح (جملة القسم) على الجملة الاسمية التي خبر المبتدأ فيها قسم، نح: وتسمية جملة (ومن عاقب ... لينصرنه) من قول الله تعالى: ژڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ ژ ک ک ک ک ک گ گ گ گ ژ [الحج: ٦٠] جملة قسم [2].

- إجراء مصطلح (علة العلة) على شرح العلة الأولى وتتميمها[3].

- إجراء مصطلح (المستثنى منه) على الاسم الموصوف بـ(ليس) و(لا يكون)[4].

- إجراء مصطلح (الوجوب) على ما يجوز، كقول بعضهم بوجوب الإمالة عند حصول أسبابها[5].

- إجراء مصطلح (الواجب) على الأكثر، كقول بعضهم: إن الفاء بعد (أمَّا) واجبة[6].

- إجراء مصطلح (الملحق) على ما فيه زيادة ذات معنى، نح: و(تجلبب) مع أنَّ التاء لا علاقة لها بالإلحاق[7].

- إجراء مصطلح (اسم الفاعل) على الصفات المشبهة به، نح: و(أشِر، وصديانَ، وأجهرَ)[8].

- إجراء مصطلح (المقصور والممدود) على الأفعال نح: و(مشى، وجاء) والأسماء المبنية نح: و(ما، وهؤلاء)[9].

- إجراء مصطلح (المعاقبة) على استحالة اجتماع نون (فعلان) وهمزة (فعلاء)[10].

- إجراء مصطلح (ألف التأنيث) على مدة (فعلاء) نح: و(صحراء)[11].

---

(1) ينظر: الخضري (194/2).

(2) ينظر: البغدادي (293/10).

(3) ينظر: ابن جني، الخصائص (174/1، 175).

(4) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (334/8، 335).

(5) ينظر: الأشموني (24/4).

(6) ينظر: المكودي ص265.

(7) ينظر: ابن يعيش (432/4).

(8) ينظر: المكودي ص173.

(9) ينظر: العكبري (435/2) وابن يعيش (33/4) والسيوطي (83/6، 85) والصبان (1556/3) والخضري (229/2)

(10) ينظر: الصبان (1880/4).

(11) ينظر: ابن جني، المنصف (154/1) وابن يعيش (356/3) و(350/5).

الملحق الثاني

أمثلة على تسامح النحويين بتسمية الشيء باسم مقاربه لا باسمه

- تسمية (أجزاء الكلام) أو(مواد الكلام التي يتألف منها، وهي: الاسم والفعل والحرف): (أقسام الكلام)، مع "أنَّ الأقسام إنَّما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم، واسمُ المقسوم هنا وهوالكلام، لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف"[1].

- التعبير عن ألقاب الإعراب (الرفع والنصب والجر والجزم) بألقاب البناء (الضم والفتح والكسر والسكون أوالوقف)، وعكسه[2].

- تسمية حركة البنية الصرفية: (حركة بناء) نحوي[3].

- تسمية الملحق بالمثنى: (مثنى)[4].

- تسمية الحدث الواقع في الظرف في نح: و(وقفت أمام المسجد): (مصدرًا)[5].

- تسمية تمييز النسبة: (تمييز الجملة)[6].

- تسمية عطف البيان والتوكيد: (صفةً)[7].

- تسمية العطف على المعمول: (عطفًا على العامل)[8].

- تسمية لفظ التوكيد المعنوي الثاني (توكيد توكيد)[9].

- تسمية الحذف (إضمارًا)، وعكسه[1].

---

(1) ابن عصفور (87/1، 88).

(2) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (611/2، 612) وأبو حيان، التذييل والتكميل (249/5) والصبان (109/1، 110) والخضري (43/1).

(3) ينظر: الخضري (211/2، 213).

(4) ينظر: الأزهري، خالد، التصريح (228/1).

(5) ينظر: الخضري (291/1).

(6) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (209/9).

(7) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (863/2) (1934/4) وابن هشام، مغني اللبيب (174/6-177) وناظر الجيش (3561/7) والسيوطي (177/5).

(8) ينظر: البغدادي (47/7) وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (522/4، 523).

(9) ينظر: ناظر الجيش (3281/7).

- تسمية اسم فعل الأمر: (أمر)[2].

- تسمية المفعول في (ما أفعله!) والمجرور في (أفعِل به!): (المتعجب منه) مع أنه المتعجب منه فعله لا هونفسه[3].

- تسمية التركيب الذي صورته صورة الخبر ومعناه الإنشاء: (الخبر الإنشائي)[4].

- تسمية التركيب الذي صورته صورة الأمر ومعناه التعجب: (أمر)[5].

- تسمية اللام الموطئة لجواب القسم: (اللام الموطئة للقسم)[6].

- تسمية مفهوم الجملة: (جملة)[7].

- تسمية الضعف (قبحًا) وعكسه[8].

- تسمية تعمد عدم الذكر لتحقيق معنى من المعاني: (حذفًا)[9].

- تسمية التصريف (صرفًا)[10].

- تسمية اسم المصدر: (مصدرًا)، وعكسه[11].

- تسمية اسم المكان والزمان: (المصدر الميمي)[12].

- تسمية اسم الجنس الجمعي (جمعًا)[13].

- تسمية اسم الجمع (جمعًا)، وعكسه[14].

---

(1) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (587/2) (683/2، 684) وابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب ص46، 47، والمكودي ص85، والقوجوي ص51، والبغدادي (160/4، 161) والخضري (238/1).

(2) ينظر: ناظر الجيش (3842/8).

(3) ينظر: شرح ابن الناظم ص328.

(4) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (195/7).

(5) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (185/10).

(6) ينظر: المرادي، الجنى الداني ص137.

(7) ينظر: الصبان (639/2) والخضري (284/1).

(8) ينظر: الصبان (825/2) (959/3).

(9) ينظر: ناظر الجيش(1764/4، 1765).

(10) ينظر: المكودي ص324.

(11) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص526، 527، والصبان (33/1، 34) (434/1) (1306/3).

(12) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (138/7، 139) وناظر الجيش(3342/7).

(13) ينظر: الخضري (251/2).

(14) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (423/1، 424) والصبان (1624/4).

- تسمية الألف المنقلبة عن الهمزة في نح: و(آمن): (همزة)[1].
- تسمية الهمزة المبدلة من ألف التأنيث في نح: و(حمراء): (همزة تأنيث)[2].
- تسمية الهمزة المبدلة من الياء الزائدة للإلحاق في نح: و(عِلباء): (همزة إلحاق)[3].
- تسمية الهمزة المكسورة المخففة التي بين الكسرة والياء: (ياء)[4].
- تسمية الحرف المبدل من أصل: (أصلًا)[5].
- تسمية إبدال الحرف الصحيح: (قلبًا)[6].
- تسمية أحرف الإطباق التي يُطبق اللسان والحنك عند النطق بها (الأحرف المطبقة)[7].
- تسمية إمالة فتحة الحرف السابق لتاء التأنيث في الوقف: (إمالة هاء التأنيث)[8].
- تسمية إمالة الفتحة: (إمالة المفتوح)[9].

---

(1) ينظر: الصبان (1772/4).

(2) ينظر: الثمانيني ص239، 240، والمرادي، توضيح المقاصد (1368/3).

(3) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (1368/3).

(4) ينظر: الفارسي (12/5).

(5) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (1368/3).

(6) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (1603/3، 1604).

(7) ينظر: الأزهري، خالد، التصريح (446/5).

(8) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (1505/3).

(9) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (1503/3) والأشموني (37/4).

المصادر والمراجع

- **ابن الأثير**، أب: والسعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني (ت: 606ه/ 1210م): البديع في علم العربية، الجزء الأول، تحقيق ودراسة: د.فتحي أحمد عليّ الدين، الجزء الثاني، تحقيق ودراسة: د.صالح حسين العايد، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1421/1420ه.
- **الأزهري**، أب: **ومنصور** محمد بن محمد (ت: 370ه/981م) تهذيب اللغة، علق عليه عمر سلامي، عبدالكريم حامد، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1421ه/2001م.
- **الأزهري**، خالد بن عبدالله (ت: 905ه/1500م):
  1. إعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
  2. التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق: د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الجزء الأول: 1413ه/1992م وبقية الأجزاء: 1418ه/1997م.
  3. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، حققه وعلق عليه د.عبدالكريم مجاهد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 1427ه/2006م.
- **الأشموني**، أب: والحسن علي بن محمد بن عيسى (ت: 900ه/ 1495م): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419ه/1998م.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت: 1093ه/1682م): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.نبيل محمد طريفي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418ه/1998م.
- **الثمانيني**، أب: والقاسم عمر بن ثابت (ت: 442ه/1051م): شرح التصريف، تحقيق: د.إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1419ه/1999م.
- **الجرجاني**، علي بن محمد السيد الشريف (816ه/1413م): معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- ابن جني، أب: والفتح عثمان (ت: 392ه/1002م):
  1. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.
  2. سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 1413ه/1993م.
  3. المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، 1373ه/1954م.
- **ابن الحاجب**، أب: وعمر: وعثمان بن عمر (ت: 646ه/ 1249م):

1. أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، 1409ه/1989م.
2. الكافية في علم النح: ووالشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: د.صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة.

ـ أب: وحيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت: 745ه/ 1345م):
1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: د.رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418ه/1998م .
2. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه أد.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، الجزء الخامس 1422ه/2002م، ، الجزء السابع 1429ه/2008م، الجزء الثامن 1430ه/2009م، الجزء التاسع 1431ه/2010، الجزء العاشر 1432ه/2011م.

ـ الخضري، محمد بن مصطفى (ت: 1287ه/1870م): حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1415ه/1995م.

ـ الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر (ت: 828ه/ 1425م تقريبًا): تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، دراسة وتحقيق: محمد عبدالله غنضور، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، 1432ه/2011م.

ـ الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت: 686ه/1287م تقريبًا):
1. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402ه/ 1982م.
2. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، دراسة وتحقيق: د.حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1414ه/1993م.

ـ الزجاجي، أب: والقاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت: 340ه/952م تقريبًا): الجمل في النحو، حققه وقدم له د.علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417ه/1996م.

ـ ابن السرّاج، أب: وبكر محمد بن سهل (ت: 316ه/929م): الأصول في النحو، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420ه/1999م.

ـ السمين، أب: والعباس أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي (ت: 756ه/1355م): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، الجزء الثاني: 1406ه/1986م.

- السهيلي، أب: والقاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت: 581ه/1186م): نتائج الفكر في النحو، حققه وعلق عليه عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1412ه/1992م.

- سيبويه، أب: وبشر عمر: وبن عثمان بن قنبر (ت: 180ه/797م تقريبًا): كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

- السيرافي، أب: وسعيد الحسن بن عبدالله المرزبان (ت: 368ه/979م): شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429ه/2008م.

- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال (ت: 911ه/ 1505م): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: د.عبدالعال سالم مكرم، الجزء الخامس: دار البحوث العلمية، الكويت، 1399ه/1979م، والجزء السادس: دار البحوث العلمية، الكويت، 1400ه/1980م.

- الشمني، أب: والعباس أحمد بن محمد (ت: 872ه/ 1468م) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، الطبعة الأولى، مكتبة الأعيان، 1427ه/2006م.

- صاحب حماة، أب: والفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي (ت: 732ه/1332م): الكناش في فني النح: ووالصرف، دراسة وتحقيق: د.رياض بن حسن الخوام، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 1420ه/2000م.

- الصبان، محمد بن علي (ت: 1206ه/ 1792م): حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1419ه/1999م.

- ابن عصفور، أب: والحسن علي بن مؤمن (ت: 669ه/ 1271م): شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: د.صاحب أب: وجناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1419ه/ 1999م.

- عضيمة، د.محمد عبد الخالق (ت: 1404هـ/ 1984م): المغني في تصريف الأفعال، ط2، دار الحديث، القاهرة، 1420ه/1996م.

- العكبري، أب: والبقاء عبدالله بن الحسين (ت: 616ه/1220م): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى (معادة)، دار الفكر، دمشق، 1422ه/ 2001م.

- ابن فارس، أب: والحسين أحمد (ت: 395ه/1005م): مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1420ه/1999م.

- الفارسي، أب: وعلي الحسن بن أحمد (ت: 377ه/988م): الحجة للقراء السبعة، حققه بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، الطبعة الأولى، دار المأمون، دمشق، الجزء الخامس: 1413ه/1992م.

- الفراء، أب: وزكريا يحيى بن زياد (ت: 207ه/822م): المنقوص والممدود، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.

- **الفراهيدي**، أب: وعبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت: 175ه/792م تقريبًا): العين، تحقيق: د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **الفيروز آبادي**، محمد بن يعقوب (ت: 817ه/1414م): القاموس المحيط، تقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417ه/1997م.
- **القزويني**، الخطيب محمد بن عبدالرحمن بن عمر (ت: 739ه/1338م): الإيضاح في علوم البلاغة، الطبعة الثانية، راجعه وصححه الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، 1412ه، 1993م.
- **القوجوي**، محمد بن مصطفى، شيخ زاده (ت: 950ه/1543م): شرح قواعد الإعراب، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسمٰعيل مروة، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1416ه/19995م.
- **الكفوي**، أب: والبقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت: 1094ه/1683م): الكليات، قابله على نسخه وأعده للطبع ووضع فهارسه د.عدنان درويش، محمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419ه/1998م.
- **ابن مالك**، أب: وعبدالله محمد بن عبدالله (ت: 672ه/1274م):
  1. ألفية ابن مالك في النح: ووالتصريف المسماة: الخلاصة في النحو، حققها وخدمها د.سليمان بن عبدالعزيز العيوني، سلسلة مطبوعات مكتبة دار المنهاج بالرياض (85).
  2. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387ه/1967م.
  3. شرح التسهيل، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1410ه/1990م.
- **المرادي**، أب: ومحمد الحسن بن قاسم (ت: 749ه/ 1348م):
  1. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق: أد. عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422ه/2001م.
  2. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قدارة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه/1992م.
- **المكودي**، أب: وزيد عبدالرحمن بن علي (ت: 807ه/1405م): شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417ه/1996م.
- **ابن منظور**، أب: والفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت711ه/1311م) لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، 1997م.

- **ناظر الجيش**، أب: وعبدالله محمد بن يوسف بن أحمد (ت: 778ه/1377م): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أد.علي محمد فاخر ورفاقه، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، 1428ه/2007م.
- **ابن الناظم**، أب: وعبدالله محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك (ت: 686ه/ 1287م): شرح ألفية ابن مالك، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.
- **النحاس**، أب: وجعفر أحمد بن محمد (ت: 338ه/950م): شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، مطبعة الغري الحديثة، النجف، 1974م.
- **ابن هشام الأنصاري**، أب: ومحمد عبدالله بن يوسف (ت: 761ه/1360م):
  1. الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: د.علي فودة نيل، الطبعة الأولى، جامعة الرياض، 1401ه، 1981م.
  2. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق: د.عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1406ه/ 1986م.
  3. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 1419ه/1998م.
  4. شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الحادية عشرة، المكتبة العصرية، بيروت، 1419ه/1998م.
  5. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: د.عبداللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1421ه/2000م.
- **ابن الوراق**، أب: والحسن محمد بن عبدالله (ت: 381ه/992م): علل النحو، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1420ه/1999م.
- **ابن يعيش**، أب: والبقاء يعيش بن علي (ت: 643ه/1246م): شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه/ 2001م.